

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

## ٧ في مقابل ١٢ ، ايران وامريكا والآفاق النووية



ابو رضا صالح

مع الظروف الجديدة وعالم مع بعد تجري المفاوضات بين ايران واصحاب الاتفاق النووي بحذر شديد، حيث تأمل امريكا ان تؤثر تهديداتها وتتوصل الى اتفاق معدل للاتفاق النووي المبرم بين ايران و١٠٥٠. ورغم ان الجانبين علنا المستقبل على تحقيق شروطها الا ان الشروط الامريكية كما وصفها البعض تبدو تعجيزية وخيالية اكثر منها واقعية .

بالأمس جرت مفاوضات بين ايران ومجموعة ١٠٤ في فيينا ليعلم بعدها ممثل ايران ان الاجتماع ان الجانب الاوروبي قال ما يطمئنا للبقاء في الاتفاق النووي. طبعاً هذا التصريح يأتي في الوقت الذي كان رئيس الوزراء الفرنسي امانويل ماكرون قد صرح في وقت سابق بان بلاده لن تدخل في حرب تجارية مع امريكا من اجل ايران. كما اعلن مؤخرًا بان الشركات الفرنسية يجب ان تتخذ قراراتها بنفسها فيما يخص تبعات التعامل مع ايران . ورغم انه لم تترشح اية تفاصيل حول الاجتماع الذي عقد في فيينا، ولكن المفروض في بعض الظروف الراهنة هو ان ايران ليس لديها ما تفقده ولذلك فانها اكثر عزماً وصلابة من اي وقت مضى للتعاطي والنقطة الاولى هي ان اوروبا وكذلك

امريكا مرت بتجربة مماثلة لثقت العهد مع ايران خلال الاعوام السابقة، والنتيجة كانت وصول ايران الى مستوى تخصيب بنسبة ٢٠ بالمائة ودخولها نادي الدول النووية ما ادى بالتالي الى الاعتراف رسمياً بحقها في مجال تخصيب اليورانيوم. ولذلك فان العودة الى نكت العهود وعدم قيام الجانب الاوروبي بما يجب عليه لانقاذ الاتفاق النووي سيواجه بالتجربة الايرانية السابقة ولكن هذه المرة على نطاق ومستوى اعلى .

النقطة الثانية هي ان السيناريو المقبل وبعبارة اخرى الخطة b التي وضعتها الجمهورية الاسلامية الايرانية لحقبة ما بعد عجز الجانب الاوروبي في انقاذ الاتفاق النووي هي خطة واضحة وعملائية. المطالب الايرانية واضحة وشفافة، والتجربة تثبت ايضا بان ايران تضي بكلامها ووعودها، هذا فضلا عن ان صمود الايرانيين حول الاوضاع الى صالحتها والتهديدات الى فرص ذهبية . في المقابل فإن مصير الحظر الامريكي بمختلف انواعه واشكاله ايضا واضح ومدى تأثيره على مدى العقود الاربعة الماضية ايضا واضح .

النقطة الثالثة هي ان عجز الجانب الاوروبي على الصعيد تلبية المطالب الايرانية يعني عودة ايران الى ظروف ما قبل الاتفاق النووي، ولكن هذه المرة بوتيرة متسارعة وعزيمة واردة اكثر صلاحية وانجازات اكثر تميزاً من السابق. اما عدم تحقق الشروط الامريكية يعني تشديد حظر تحمّل ايران في السابق مثله وحققت غالبية انجازاتها في ظلّه .

هناك تسريبات تشير الى ان الجانب الاوروبي وبموازاة ما يبذل من محاولات لإقناع ايران، قدم وعوداً الى ترامب طويل ولكن التدقيق في بعض الامور من شأنه رسم الاطار العام لهذا المستقبل المنظور.

النقطة الاولى هي ان اوروبا وكذلك

## الرئيس عون حدد الأولويات: عودة النازحين ومكافحة الفساد

حسن سلامة

النازحين في لبنان، في وقت لا يقدم الغرب ولا الأمم المتحدة سوى بعض الفتات لمساعدة لبنان على تحمل اعباء النازحين ويتم عرقلة هذه العودة.

ويوضح المصدر انه اذا كان رئيس الجمهورية من موقعه كراع لكل اللبنانيين ولا يريد تجاوز بعض الأطراف التي تعترض على الحوار مع سوريا لاطلاق عودة النازحين، فإن مضمون ما حدده لمعالجة هذه الازمة يحمل دعوة واضحة للتواصل مع دمشق بدعوته الى «وضع أسس عملية لحل مشكلة النازحين وعودتهم الى بلدتهم وعدم انتظار الحل النهائي للأزمة السورية». ويقول المصدر ان هذه الدعوة بحسب ما كان سمعه من الرئيس عون بهذا الخصوص هي دعوة موجهة للأطراف السياسية في لبنان التي اعترضت على التواصل مع سوريا.



وبالتوازي مع الحاجة لهذا الاقرار من جانب المعارضين للحوار مع دمشق، فإن العنوان الذي يساويه بالأهمية والضرورة - وفق المصدر - هو في اطلاق الحكومة المنتظرة لعملية مكافحة الفساد واستصالة من كل مؤسسات الدولة ومفاصلها. فالنجاح في هذه المهمة هو المدخل الاول الموازي لعملية عودة النازحين في سبيل المعالجات الاقتصادية والمالية الضرورية لإخراج البلاد من أزمتها وما يوفره على الدولة والخزينة مئات مليارات الدولارات، بعد ان ثبت بالوقائع والاثباتات ان الفساد يكلف المالية العامة ومعهم اللبنانيين المليارات من العملات الصعبة.

بغض النظر عما ينتظر تشكيل الحكومة من تعقيدات وعملية «شد حبال» حول توزيع الحصص والحقائب، إلا ان كل اللبنانيين يراهنون على ما بعد التأليف، من حيث انطلاقة العهد التي يقول عليها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، بعد ان أكد أكثر من مرة انه يعتبر حكومة ما بعد الانتخابات هي الحكومة الفعلية الاولى للعهد.

ولذلك، فمهمة هذه الانطلاقة ستقع بحسب مصدر وزاري على عاتق الحكومة الجديدة التي يفترض ان تكون حكومة وحدة وطنية انطلاقاً من تأكيد كبار المسؤولين بدءاً من الرئيسين عون وبري وقوى سياسية عديدة، وهو ما يعني ان جدية الحكومة المقبلة ستظهر أولاً في بيانها الوزاري ومن ثم في الالتزام بتطبيق هذا البيان، حتى تتمكن من إعادة ثقة المواطن بالدولة وعمل مؤسساتها، بحيث تنصرف الحكومة بشكل جدي وفعلي لمعالجة الاستحقاقات الكثيرة التي ينتظر اللبنانيون معالجتها بما يخفف عنهم الاعباء المتفاقمة حياتياً واجتماعياً الى جانب معالجة مخاطر الوضع المالي الاقتصادي.

ولاحظ المصدر ان ما تضمنته كلمة الرئيس عون في مادية الإفطار مساء الارباء وضعت «النقاط على الحروف» لمعالجة أبرز ملبين داخليين، وهما قضية النزوح السوري نظراً للإرتباط الكامل بين تكاليف هذا النزوح والأزمات التي تضرب كل مفاصل الاقتصاد اللبناني، والملف الثاني هو في اطلاق معركة القضاء على الفساد بما يتيح الوصول الى ادارة نظيفة وشفافة، وتحديد رئيس الجمهورية لأبرز نقطتين تواجهان البلاد والحكومة المرتقبة يلتقيان بشكل كامل مع ما كان أكد عليه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في معظم اعلاناته الاعلامية، وبخاصة في البيان الانتخابي الذي أعلن عنه الحزب لخوض الانتخابات النيابية.

وعلى هذا الأساس، يشير المصدر الى ان كلام رئيس الجمهورية المتعلق بوضع خطة حل عملية تؤدي الى عودة النازحين الى بلادهم على اعتبار ان إطلاق هذه العودة هي المدخل الضروري لنجاح اي خطة اقتصادية لما يتحمله لبنان من تكاليف وعبء اتجاه بقاء

## أوروبا العاجزة أمام ترامب

رغم الرسائل المُطمئنة التي بعثها ترامب إلى شركائه الأوروبيين في ما يتعلق بضمان الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية، إلا أن الغرب لا يثق كثيراً بتصريحات الرئيس الأميركي الدغمائية المتكررة والمتصلبة دوماً.. ويعي تماماً أن الوعود لا تبني فقط على الأقوال وهذا نفس ما تفكر به ايران التي طالبت بضمانات اوروبية للاستمرار في الاتفاق والمحافظة عليه.

التساؤل الذي يطرح نفسه: كيف واين ومع من ستجد أوروبا نفسها؟ ومن ستختار شريكاً استراتيجياً هذه المرة... ومن سيتقلص دوره إلى مجرد حليف تكتيكي؟ فهل ستتجه انظارها نحو الصين وروسيا؟ ستظل الإجابة عن هذا السؤال محمداً رئيساً في لعبة التحالفات للمرحلة القادمة.



سيلين جريزي

وبالإجماع يظل الجانب الاقتصادي وإن لم يكن مقصوداً على ذلك وحسب.. فبعد توقيع الاتفاق النووي سارعت ايران إلى خلق تشبيك وعلاقات اقتصادية كبيرة مع دول الاتحاد الأوروبي في فترة قياسية وفي خطوة بدت للمراقبين مدروسة ومحسوبة وذات بُعد نظر استراتيجي.. فخلال العام الذي تلى التوقيع على الاتفاق بلغ حجم التبادلات التجارية بين ايران والاتحاد الأوروبي ما يُضاهي المليار دولار، وارتفعت نسبة هذه التبادلات إلى ٢٠٠٪ بالرغم من القيود التي لازالت مفروضة على التحركات المالية الإيرانية، وشملت شركات عملاقة في أكثر من دولة اوروبية وفي أكثر من مجال وبيصفقات بلغت مليارات الدولارات... من شركات كبرى على وزن توتال الفرنسية وريتو وفولسفاغن الألمانية.. وإيرباص الأوروبية للطيران.

فما سبب اختيار ترامب لهذا التوقيت واضعاً علاقته مع الأوروبيين على المحك وضارباً عرض الحائط باتفاق استنزف أكثر من ١٢ سنة.. واجتماع أكثر من ست دول اشتغلت على قدم وساق على هذا الاتفاق ليصل إلى صيغته الحالية وبمشاركة أميركا نفسها؟ لماذا لا يثق ترامب بمراقبي مختلف الجهات الدولية والتي تؤكد ان ايران التزمت بتنفيذ هذا الاتفاق بحذافيره؟ هل أرحح ترامب أوروبا اللوميا وسيدان مصالحها الاقتصادية السيوية في ظل الوضع شبه العليل لاقتصاد الاتحاد الأوروبي والتهديد بتفككه وخاصة بعد خروج المملكة المتحدة؟

إن محاولة فرنسا الجادة في إرضاء جميع الأطراف باعثة بالفشل وتلاشى معها دور الوساطة التي كان المراقبون يأملون لها أن تتجح، ومن هنا يبرز السؤال إلى أي مدى سيؤثر هذا القرار على سير مفاوضات السلام ومحاولات الحلحلة التي يسعى الاتحاد الأوروبي جاهداً لترسيخها في هذه البقعة المشتعلة من العالم؟

**ترامب وتقنية الانسحاب**

لم يكن انسحاب ترامب من الاتفاق مُفاجئاً، بل أصبح مُعتاداً وأمرًا متوقعاً.. مع رئيس أصبح نموذجاً متفرداً في التفرغ منفرداً عن سبوقه ومن هم حلفاء له.. والانقلاب أيضاً على الاتفاقات التي قامت بها الإدارات الأميركية السابقة.. وخصوصاً إدارة سلفه أوباما.. فترامب قطع وعداً بالانسحاب من كل الاتفاقيات التي تترامب مع المصالح الأميركية أو العودة إلى التفاوض حول تغيير شرطها وكل ذلك حسب رؤيته ومعاييرها الخاصة به وإدارته، فقد سبق له أن تراجع عن اتفاقية المناخ قبل أشهر، ولم يضيّع أية فرصة للحديث عن ذلك مباشرة أو تلميحاً، لكن زيارة ماكرون الأخيرة أعطت بصيصاً من الأمل في إمكانية نجاح الدبلوماسية الناعمة عبر تنسيق أو تغليب المصالح وإعمال العقل، خاصة وأن اغلب الدول الأوروبية تربطها علاقات حيوية وجيوسياسية مع ايران.

**ترامب يولي ذراع الانحداد الأوروبي**

يبدو أن أولى النقاط الموجهة لنقض هذا الاتفاق بالنسبة للاتحاد الأوروبي

## صراع المحورين يحسم في سورية

غالب قنديل

السياسة السورية تلك الرغبة الجامحة بلجم وتأخير نهوض القوة القومية لسورية في المنطقة خشية تحولها إلى نقطة جذب وتحريكها لإعصار جارف في المنطقة على طريقة الدومينو مما سيهدد سائر الحكومات الخاضعة للهيمنة الأميركية الصهيونية.

تدرك القيادة السورية هذه الحقيقة وهي ادارت الصراع السياسي بالشراكة مع حلفائها الكبار من هذا الموقع وكان صمام الأمان دائماً هو التمسك السوري بالسيادة والاستقلال ويعلمانية الدولة الوطنية المدنية اللاتلافية وبالاحتكام إلى صناديق الاقتراع أي إلى الإرادة الشعبية في تقرير مستقبل النظام السياسي في سورية.

كشفت القيادة السورية مغزى الصفات السياسية المنتجة للإقتسامات والعصبيات في جميع مقاربات الغرب ودول الخليج (الفارسي) وأذناهما من وجهات المعارضات السورية فالغاية هي ضرب الاستقلال وجعل سورية في احسن الاحوال ساحة ركيزة متنازعا عليها انطلاقاً من ضرب فكرة الدولة الوطنية واستبدالها بنظام المحاصصة الطائفي لأن الدولة الوطنية السورية المركزية يقطعها العام وبقواتها المسلحة وبسائر مؤسساتها الراسخة هي التي شكلت قلعة منيعه في وجه الحرب الاستعمارية المدمرة ومنعت تحول الدواول إلى حرب اهلية تقسم الأرض والشعب كما يتبرد في الصورة الافتراضية الإيحائية والتمطية التي يجترها الإعلام الغربي.

ما تزال تلك الوصفة مطروحة وهي تتراجع وتتناقل مع كل تقدم يحزره الجيش العربي السوري في المسيرة الوطنية لتحرير البلاد من اوكار عصابات التكفير والإرهاب ومن الاحتلال الاجنبي الأميركي والفرنسي والصهيوني والتركي وتمثل شرابات سورية الاستراتيجية قوة وتقالداً مضافاً في هذه المواجهة.

الأكيد ان النصر النهائي في سورية يقترب وهو سيسقط جميع اوهام الخوض للخطط الأميركية الصهيونية الرجعية سورية مصممة على الخروج منتصرة بوصفها قلب محور المقاومة ومركز حلف التحرر العالمي من الهيمنة الأميركية ولن تكون ساحة تجاذب او صراع او مساكنة ومنها ستشع تحولات كثيرة نحو لبنان والعراق وفلسطين والمنطقة بأسرها.

لكل أمر اوان هي القاعدة التي اعتمدها الرئيس بشار الأسد في رسم المراحل وجدول المهام والأولويات منذ انطلاقة حملته لتحرير سورية وإنقاذها واليوم تشهد انقلابات كبرى تراصمت مقدماتها ومعالمها من غير ضجيج وبلاب خطب ناربه بل بتضحيات كبيرة وبشعارات متواضعة فقد باتت التهديدات الأمنية طرفية في الجغرافية السورية واستعادت الدولة الوطنية سيطرتها في قلب سورية السكاني والاقتصادي الذي عاد يخفق ويضخ الدماء في شرايين البلاد بينما يقف حلف العدوان مهزوما عاجزاً ومنتحراً امام الإنجازات المحققة بتضحيات الجيش والشعب والنتمة الآتية لا محالة تثير دعر الصهاينة وشركائهم من الغرب ومن العرب.

يمكن للمتابع ان يلاحظ تكيف محور المقاومة وفقاً لقواعد المساكنة السياسية مع المحور المضاد في لبنان والعراق وهي قواعد تنظم اقسام السلطة السياسية بمواقفها ومكاسبها وقد فرضت قوى المقاومة والممانعة في البلدين على المحور الأميركي السعودي الصهيوني الرضوخ لتلك القواعد ضمن مجموعة من الضوابط والخطوط الحمراء التي فشلت محاولات واشنطن لكسرها خلال السنوات الماضية.

كان آخر فصول المحاولة اختبار استخدام قوى التكفير التي استولدها وجلبها ورعاها الحلف الأميركي الصهيوني لحسم الصراع كليا وللتخلص من ضوابط المساكنة التي فرضتها عليه هزيمة مدوية للمخطط الأميركي وفرضت خضوع الحلف الذي رعى داعش والقاعدة وجماعة الاخوان المسلمين لقواعد المساكنة مرة جديدة بعدما عاش هذا الحلف وقيادته في واشنطن ومجالس الناتو سبع سنوات من الراهنة على فرصة كسرها بطواحين الدماء التي أفرقت لبنان وسورية والعراق وشكلت الانتخابات العراقية واللبنانية الأخيرة محلاً لبلورة النتائج السياسية داخل البلدين وتوازات الحكم المتحولة فيها على مستوى السلطة السياسية الطائفية وتكوينها وخياراتها على سورية فقد عززت هزائم الإرهاب والعدوان قوة الدولة الوطنية السورية ورسيدتها الشعبي المتعاطف كما عززت مناعتها في وجه المساعي الاستعمارية الرجعية لاستنساخ المساكنة السياسية في سائر الطروحات حول الحل السوري.

يمكن القول إجمالاً ان محور المقاومة رسخ قواعده وضوابطه في قلب المساكنة السياسية والشراكة مع المحور المضاد داخل النظام السياسي الطائفي في كل من لبنان والعراق حيث تظهر سياسة الدولة وخياراتها الإقليمية في حاصل تجاذب داخلي وخرجي تتحكم به التوازنات المتحولة وما من شك ان مستقبل الصراع بين المحورين سيقتر في ضوء مستقبل الأحداث السورية فهناك تدور المجابهة الضاربة لحسم مستقبل المنطقة والعالم.

رغم الفشل ما تزال الولايات المتحدة تواصل سعيها الحديث لإلحاق سورية بقواعد المساكنة التي تتيح لها الحفاظ على كمية من المصالح ومواقع النفوذ التي تضعف جذرية الخيار القومي والوطني التحرري والاستقلالي الذي تتمسك به الدولة السورية ويجسده الزعيم العربي المقاوم الرئيس بشار الأسد.

يعكس الموقف الأميركي والغربي ومواقف سائر الحكومات العملية الشريكة في العدوان على سورية مما يسمى العملية